

العدول عن المطابقة في الجملة العربية (دراسة نحوية تحليلية)

يوسف محمد العنزي، رائد سعد الشلاحي*

ملخص

حاول البحث دراسة المطابقة مبينا مفهومها وأهميتها ومواقعها باعتبارها وسيلة تصنعها اللغة لأمن اللبس في كثير من أبواب النحو، موضحا أن عدم تحقيق أي مظهر من مظاهرها في أي موقع من مواقعها يعد عدولا يؤتى به عن قصد وتعتمد بهدف إحداث أثر معين يُسمح به.

وقد قُسم البحث إلى ثلاثة أبواب وهي: العدول في النوع، والعدول في العدد، والعدول الإعراب، وجاءت الدراسة فيها وفقا لما وجدته من شواهد تمثلته من القرآن الكريم أو من شعر العرب وما لبعض النحاة في مسائله من خلافات، محاولا بسط هذه الآراء والمفاضلة بينها.

الكلمات الدالة: المطابقة، العدول، الترخص، دراسة نحوية.

المقدمة

لاشك أن الجملة هي مجموعة من الكلمات التي تعبر عن فكرة كاملة مكونة مجموعة من المفاهيم شريطة أن تكون جملاً صحيحة نحوياً ودلالياً، وبما أن النحو العربي عنى عناية كاملة بهذه الجملة، فقد عنى أيضاً ببيان كيفية تركيب عناصرها، وبيان قواعد هذا التركيب، وأحكام ما يطرأ على هذه العناصر من تغيرات على البنية الأساسية لهذه الجمل.

وتبرز المطابقة بين جزأين من أجزاء الجملة كقاعدة أصيلة من قواعد التركيب التي عنى بها النحو العربي ونص عليها النحاة، فالمطابقة في اللغة: الموافقة، وتطابق الشينان: تساويهما، (وطابقت بين الشينين: إذا جعلتهما على حذو واحد)⁽¹⁾.

أما المطابقة اصطلاحاً، فهي التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في حكم لوجود علاقة بينهما، فالحكم كالذكر والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر والجزم، والعلاقة كالتبعية والإسناد، وكون أحدهما حالاً من صاحبه.⁽²⁾

وللمطابقة أهميتها في تقوية الصلة بين أجزاء التركيب في الجملة الواحدة، لاسيما بين المتطابقين، حيث إنها تكون قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وقد تكون المطابقة قرينة لفظية على الباب الذي تقع فيه، (فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المترصة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى

عسير المنال)⁽³⁾.

وخلص الدكتور طه الجندي في رسالة الدكتوراه الخاصة به (ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني) إلى أن المطابقة هي اتفاق أجزاء التركيب على طريقة مخصوصة، تجعل بينهما اتصالاً وتماسكاً، بحيث يحس كل من المتكلم والسامع أن التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة، وليس بين وحداته اللغوية تنافر.⁽⁴⁾ كما ذكر أهم الصور المحققة لظاهرة المطابقة النحوية ومنها :

1. المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع.
2. المطابقة في التذكير والتأنيث.
3. المطابقة في الحالة الإعرابية.

وتعد المطابقة وسيلة من وسائل أمن اللبس، وذلك لأنها تحدد المعنى النحوي في كثير من أبواب النحو، إذ يمكن القول إن التطابق وسيلة من الوسائل التي تصنعها اللغة لأمن اللبس في كثير من أبواب النحو، فالتطابق يغطي أبواب الفاعل والمبتدأ والخبر والحال والتوابع وغيرها.

فعند قولنا: ضرب هدى موسى، دل تذكير الفعل على أن الفاعل مذكر، ودلت المطابقة بين الفعل والفاعل الحقيقي في النوع على أن الاسم المتأخر هو الفاعل، وليس الاسم الواقع بعد الفعل، فالمطابقة قد أغنت عن قرينة الرتبة في الدلالة على الفاعل.

كما يعد التطابق وسيلة من وسائل أمن اللبس في النوع، فالمطابقة بين الفعل والفاعل - مثلاً - في الجنس، كقولنا: جاءت فاطمة، قد حالت دون وقوع اللبس في جنس الفاعل المؤنث.

* كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت. تاريخ استلام البحث 2013/8/28، وتاريخ قبوله 2013/12/13.

لتضافر قرائن بيان المعنى زائدة عن المطلوب أحياناً فإذا زاد الإعراب عن مطالب بيان المعنى كما في (خرق الثوب المسمار) ونحوه أمكن الترخص في الإعراب، وقولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) (9).

يقول الدكتور تمام حسان: (وأخيراً أحب أن أضيف أيضاً لما يترتب على تضافر القرائن من أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى - ومنها المطابقة - فإن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية، لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدها، ولقد وجدنا في مآثور التراث العربي الكثير من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة) (10).

والنص اللغوي وحدة متلاحمة من صورته المنطوقة ونظامه النحوي الذي يحكمه، وصورته المنطوقة هي مفرداته المصوغة في الجملة، ونظامه النحوي هو الهيئة التركيبية التي توجد عليها هذه المفردات في الجملة.

ولما كان النحو في مفهومه العام هو مجموعة القواعد المتنوعة المتعددة التي تحكم بنية نص ما، فإن التفسير الدلالي لهذا النص يقوم على معطيات مفرداته المؤلفة في نظام لغته، وهذا التأليف في الوقت نفسه يُكوّن سياقه اللغوي الخاص به، ويبينه بروابطه وعلاقاته، ويحدد أبعاده. (11)

فالسباق الذي يكون فيه الكلام يقوم في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها، ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم. (12)

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة أبواب، وهي:

الباب الأول: العدول عن المطابقة في النوع.

الباب الثاني: العدول عن المطابقة في العدد.

الباب الثالث: العدول عن المطابقة في الإعراب.

الباب الأول

العدول عن المطابقة في النوع

بسط النحاة القول في بيان علامات التأنيث في اللغة، أما التذكير فقد عرفوه بأنه ما خلا من علامات التأنيث (13)، وقد ذكر أبو بكر بن القاسم الأنباري أن معرفة المذكر والمؤنث من تمام معرفة النحو والإعراب قائلاً: (من ذكر مؤنثاً أو أنث مذكراً كمن نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً) (14).

1. مخالفة الخبر للمبتدأ في النوع.

اشتراط النحاة التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس والعدد،

وتأتي أيضاً وسيلة من وسائل أمن اللبس في العدد، نحو: لي صديقان صالحان، دون أن يتبادر إلى الذهن أن الوصف ليس لهما في الحقيقة، وأن له فاعلاً سيأتي، نحو: أبوهما، أو: أبأؤهم، ونحو هذا. (5)

فالنظام اللغوي يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متعاونة على إحكام تماسك الجملة، على أن هذا الترخص فيه جزء من النظام اللغوي يسمح به في الموضع المعين لأداء غرض مخصوص، ومعنى هذا أنه لم يحدث عبثاً أو تلاعباً ولكنه يؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معين (6).

بهذا يبرز ما للمطابقة من أهمية بالغة في النظام النحوي، وتحديدده من خلال أمن اللبس في المعنى، وكذلك تحقق أمن اللبس في العدد والنوع، ويتحقق من خلالها الغرض الأساسي في الاتصال اللغوي وهو الفهم.

ولقد بدت مظاهر المطابقة واضحة جلية في اللغة، فحظيت العلامة الإعرابية باهتمام النحاة، وتحدثوا فيها عن الحركات ودلالاتها، والحروف وبنياتها، والإعراب الظاهر والمقدر، وما يترتب على الإعراب من تحديد المعنى في الجملة، وأهميته ومكانته.

كما فرقت اللغة بين المؤنث والمذكر، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: (تظهر تلك المعاملة اللغوية واضحة جلية في العناصر اللغوية القديمة، كالضمائر، وأسماء الموصول، وأسماء الإشارة، والأعداد، بل وفي الأفعال والصفات، فالمؤنث يعود على ضمير مغاير لضمير المذكر، ويشار إليه باسم إشارة خاص، كما نرى له بين الموصولات صيغة معينة، أما الأفعال والصفات فتتطلب علامات خاصة مع المؤنث لا نراها مع المذكر، وهكذا نرى اللغات على وجه العموم تعالج ما يدل على التأنيث علاجاً مابيناً لما يدل على التذكير) (7).

كما فرقت اللغة في العدد بين المفرد والمتثنى والجمع، وقسمت المجموع إلى جموع قلة وجموع كثرة، ولكل منهما صيغ محددة.

ومما سبق يتضح لنا مفهوم المطابقة وأهميتها ومواقعها، ونخلص إلى أن عدم تحقيق أي مظهر من مظاهر المطابقة في أي موقع من مواقعها يعد ترخصاً أو عدولاً كما نص على ذلك الدكتور تمام حسان (8)، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا العدول لا يؤدي إلى فساد المعنى أو خلل في التركيب بين أجزاء الجملة أو المعنى النحوي، فقد يكون هذا لتحقيق أغراض يتطلبها المقام ولا يتأتى المعنى بدونها، أو قد يكون لضرورة يقتضيها السياق.

ويرى الدكتور تمام حسان أيضاً أنه يجوز الترخص في الإعراب بعدم مراعاته، وذلك للوصول بالترخصة إلى غرض أسلوبى عدولي ما، وعلل ذلك بأنه يمكن خرق الإعراب

هذه الحالة إلا في مواضع قليلة، ومنها ما ذكره الرضي الذي يرى أن الخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكرًا وتأيينًا وإفرادًا وتنشئةً وجمعًا، مبينًا حكم المطابقة بين المبتدأ والخبر في النوع⁽²⁷⁾.

أما أبو حيان فنص على أن (المبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى، فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو: الاسم كلمة، وفاطمة هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة، وإن كان غيره صفة فالموافقة، وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي)⁽²⁸⁾، مستدلاً بقول الشاعر: (اليسيط) إذ هي أحوى من الربيعي خاذلة

والعين بالإثمد الحاربي مكحول.
وكان ينبغي أن يقول (مكحولة)، لأن العين مؤنثة، ولكنه تأول تأويل الطرف، ومثله قول الشاعر:
هنيئاً لسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي
بِنَاقَةٍ سَعْدٍ وَالْعَشِيَّةُ بَارِدٌ

ولم يقل: باردة.
وجعل السيرافي⁽²⁹⁾ هذا النوع من المخالفة لا يستقيم إلا في الشعر وذكر قول الأعشى: (الطويل)
أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا

يَضُمُّ إِلَى كَشْحِهِ كَفًا مَخْضَبًا
وكان حكمه أن يقول: (كفا مخضبة)، لأن الكف مؤنث، ولكنه تأول تأويل العضو، كأنه قال: عضوا مخضبة.
والماتمل لهذه التراكيب اللغوية يتبين له أن التعبير عن هذا النوع من الكلمات قد تتزاول بين التأنيث تارة، والتذكير تارة أخرى، مما يدل على أن هناك عدولاً يأتي في بعض التراكيب يكون لها ما يبررها غالباً، مما جعل بعض النحاة واللغويين يطلقون قواعد عامة تجيز هذا الضرب، ومن ذلك ما حكاه القزويني بأن كل ما لا روح له يجوز تذكيره وتأنيثه⁽³⁰⁾.

كما أن هناك صفات وضعت أصلاً للإناث عندما كانت اللغة تفرق بين المذكر والمؤنث باللفظ لا بالعلامة، ولاختصاص النساء بهذه الصفات التي تناسب طبيعتهم وتلائم فطرتهم، فحذفت علامة التأنيث من: طالق وطامث وحائض وحامل وغيرها لاختصاص المؤنث به⁽³¹⁾.

2. مخالفة الفاعل للفعل في النوع.

الفعلُ مسندٌ والفاعلُ (ما أسند إليه الفعل، أو شبهه، وقُدِّم عليه، على جهة قيامه به مثل: (قام زيدٌ) و(زيدٌ قام أبوه)...)⁽³²⁾.

والأصل أن يطابق الفعل فاعله أو نائب فاعله في النوع،

ولم يشترطوا ذلك في التعريف والتذكير، إذ قد يتفقان، يقول الدماميني: (ويجب أن يكون هو، (أي الخبر) طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتنشئة والجمع مدة ما أمكن ذلك)⁽¹⁵⁾. فمن الضروري أن يتفق التابعان في النوع تذكرًا وتأيينًا حتى يكون الكلام مستقيماً، فتقول: محمد ناجح، فاطمة صالحة، أما إذا خالف الخبر المبتدأ في النوع، فيعد ذلك عدولاً، وقد أجمع النحاة على جواز مخالفة الخبر للمبتدأ إذا كان على صيغة (فعل)، لأن فعلاً بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث.⁽¹⁶⁾ كما ذكر العكبري أن صيغة (فعل) لم يستو فيها المذكر والمؤنث إلا لما تفيد من معنى المبالغة، نحو: امرأة صبور⁽¹⁷⁾.

فترى من ذلك أن صيغتي (فعل) و(فعل) من الصيغ التي توسعت فيها اللغة فأوقعتها على المذكر والمؤنث بالصيغة نفسها، وقد قدم النحاة تفسيرات لغوية مقبولة منها ما ذكره الأخفش من أن هاتين الصيغتين مشابھتان للمصدر ولذلك جعلنا صالحتين للوقوع على المذكر والمؤنث كما هو الحال مع المصدر، كما قدم المفسرون تأويلات عدة لهذه الصيغ التي وردت في القرآن الكريم معنيين هذا الاختلاف، ومنها تفسير سعيد بن جببر بأن (رحمة) في قوله تعالى قوله تعالى: {إن رحمة الله قريب} ⁽¹⁸⁾ تعني: الثواب، فرجع النعت إلى المعنى دون اللفظ⁽¹⁹⁾، ومنهم من ذكر أنها صفة لموصوف مذكر حُذِفَ، وبقيت صفته، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب⁽²⁰⁾.

أما الفراء⁽²¹⁾ فقد علل ذلك في هاتين الصيغتين لأنه مصروف بهما عن جهتهما، يقول: امرأة قتيل وكف خضيب وعنز رمي، طرحوا الهاء من هذا لأنه مصروف عن جهته، فصرف إلى فعلٍ وطرحوا الهاء منه، يقول سيبويه في ذلك: (وأما فعلٌ إذا كان في معنى مفعولٍ فهو في المؤنث والمذكر سواءً، وهو بمنزلة فَعُولٍ، ولا تجمع بالواو والنون كما لا تجمع فَعُولٌ، لأن قصته كقصته، وإذا كسرت على فعلى وذلك قتيلٌ وقتلى وجريحٌ وجرحى وعقيرٌ وعقرى ولديغٌ ولديغى... وتقول: شاةٌ ذبيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كسيرةٌ، وتقول: هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذاك)⁽²²⁾.

ومن أمثلة الإخبار عن المؤنث بهذه الصيغة في آيات الذكر الحكيم قوله تعالى: {وما هي من الظالمين ببعيد}⁽²³⁾ وقوله: {وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً}⁽²⁴⁾ وقوله: {قال من يحيي العظام وهي رميم}⁽²⁵⁾، ومثله بيت الشاعر⁽²⁶⁾:
عَشِيَّةٌ لَا عَفْرَاءَ مِنْكَ قَرِيبَةٌ

فتدنو ولا عفرَاءَ مِنْكَ بَعِيدٌ

ولم ينص النحاة على المطابقة بين المبتدأ والخبر في غير

وقد وضح سببويه هذا الاستثناء بأنه (كلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: (حَضَرَ القاضي امرأةً)، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء، كالمعاقبة، نحو قولك: (زنادقة) و(زناديق)، فتحذف الباء لمكان الهاء⁽⁴³⁾، ومثل ذلك قول جرير: (الوافر) لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لُحْمٌ سَوَّ

على باب أَسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

فالفاعل حقيقي ولم يؤنث لأجله فعله، وذلك بسبب الفصل بينهما بالمفعول به، بخلاف المبرد الذي لم يجز الفصل للمؤنث الحقيقي إلا في الشعر، يقول: (فتقول: قام يوم كذا وكذا جاريتك، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام).⁽⁴⁴⁾

أما الأخفش⁽⁴⁵⁾ فلا يرى مانعاً من المخالفة لورود السماع بها، ولا يقول بالجواز على الإطلاق لمخالفته القياس، أما الجمهور فيرون جواز المخالفة مع الفصل ومنعها مع الاتصال.⁽⁴⁶⁾

أما الفاعل الظاهر المجازي التأنيث المفصول عن فعله فقد ورد في القرآن الكريم وفعله مجرد من علامة التأنيث في مواطن، وفي غيرها ألحقت به العلامة، ومن المواضع التي حُذفت فيها التاء قوله عز وجل: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى}⁽⁴⁷⁾، وقوله تعالى: {مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ النَّبَاتُ}⁽⁴⁸⁾.

أما إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً ولم يفصل بينه وبين فعله بفصل، فيجوز ترك علامة التأنيث مع فعله، نحو: (هَدِمَ دَارَكَ) و(عَمَرَ بَلَدَكَ)، لأنه تأنيث لفظ لا حقيقية تحته، كما قال عز وجل: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ}⁽⁴⁹⁾.

وقال ابن يعيش: (فإن كان المؤنث غير حقيقي، بأن يكون من غير الحيوان، نحو: النعل والقدر والسوق، فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك، كنت مخيراً في إلحاق العلامة وتركها، وإن لاصق، نحو: (انقطع النعل) و(انقطعت النعل) ... لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضعيف، ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه).⁽⁵⁰⁾

وعند تأمل قوله تعالى: {وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ}، نجد في هذه الآية أن الضمير المفرد قد عاد المذكر على مؤنث مجازي وهو القسمة، كما أشير إلى المؤنث المعنوي باسم الإشارة المختص بالمفرد المذكر في قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِزَةً قَالَ هَذَا رَبِّي}⁽⁵¹⁾.

أما الفعل المسند إلى اسم القبائل فذهب النحاة إلى إجازة التذكير والتأنيث فيه، فالتذكير حملاً على معنى الحي، والتأنيث حملاً على معنى القبيلة سواء أكان لفظ القبيلة مذكراً أم مؤنثاً، فتقول: كانت بنو ذبيان، أو: كان بنو ذبيان، قال الشاعر: (الكامل)

فإذا جاء الفاعل أو نائبه مذكراً، فالأصل أن يذكر الفعل، وإذا جاء الفاعل أو نائبه مؤنثاً، فالأصل تأنيث الفعل وذلك مراعاة للنوع، فلتحقه علامات التأنيث إن كان فعلاً ماضياً، وتسبقه إن كان فعلاً مضارعاً، وتحذف منه إن كان الفعل مذكراً، وقال ابن مالك: (لأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز أن يكون لفظاً مؤنثاً سمي به مذكر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة، ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث)⁽³³⁾.

وحين نقف هنا لنستوضح ماهية المؤنث المؤنث الحقيقي والمجازي، وكيفية نظر النحاة له، نجد أن ابن يعيش يعرفه بقوله: (ما كان بإزائه ذكر من الحيوان أما المجازي، فهو أمر راجع إلى اللفظ، بأن تقرر به علامة التأنيث من غير أن يكون تحته معنى، نحو: البشرى والذكرى... وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع)⁽³⁴⁾.

والمتتبع لآراء النحويين من مخالفة الفعل للفاعل يرى أنهم نصوا على أن هناك إلحاقاً واجباً، وآخر جائزاً، فالواجب في موطنين:

الأول: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي التأنيث، أو مجازي التأنيث، نحو: نجلاء وصلت رحمها، ففاعل (وصلت) ضمير مستتر، وكذا: الشمس طلعت، قال تعالى: {فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ}⁽³⁵⁾ وقال تعالى: {كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ}⁽³⁶⁾ فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي.⁽³⁷⁾

الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث متصلاً بفعله، وذلك نحو قولنا: (قَامَتْ هِنْدٌ) و(جَاءَتْ زَيْنَبٌ)، وقوله تعالى: {وَقَالَتْ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قَرَّةَ عَيْنٍ}⁽³⁸⁾، وقوله تعالى: {وَقَالَتْ نَمْلَةٌ}⁽³⁹⁾، فأما (صَرَبَ جَارِيَتُكَ زَيْدًا)، و(قَامَ هِنْدٌ)، فغير جائز، لأن التأنيث هذا تأنيث حقيقي.⁽⁴⁰⁾

وقال ابن يعيش: (فإن أسندت إلى مضمير مؤنث، نحو: (الدارُ انهدمت) و(مَوْعِظَةٌ جَاءَتْ)، لم يكن بد من إلحاق التاء، وذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه، فينتظر ذلك الفاعل، فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم... وسواء ذلك في الحقيقي وغير الحقيقي)⁽⁴¹⁾.

وخالف ذلك ابن كيسان والجوهري اللذان ينصان على أن الفعل إذا كان مسنداً لضمير المؤنث المجازي لا يجب إلحاق علامة التأنيث به.⁽⁴²⁾

ويستثنى مما مضى ما يأتي:

أولاً: وجود الفاصل بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث.

غَلَبَ الْمَسَامِيحُ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً

وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا

المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء: (المتقارب)

وقائع في مضر تسعة

وفي وائل كانت العاشرة

فتأول الوقائع، وهي مؤنثة بأيام الحرب المذكرة، فأنت العدد الجاري عليها، فقال: تسعة، ولولا هذا التأويل لقال: تسع، لأن الوقائع مؤنثة، ومثله تأويل المذكر بمؤنث في قول من قال: جاءته كتابي أي: صحيفتي.⁽⁵⁵⁾

أما ابن جني فذهب إلى أن تأنيث المذكر من قبيح الضرورة، فلا يقاس عليها، لأنه خروج عن أصل إلى فرع وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير، لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث، ونظير هذا في الشذوذ قول الشاعر: (الوافر)

إذا بَعْضُ السَّيْنِ تَعَرَّقْنَا

كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ

وهذا أسهل من تأنيث الصوت قليلا، لأن بعض السنين سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها.⁽⁵⁶⁾

ونجد في بيت رويشد بن كثير الطائي شاهدا على العدول عن هذه المطابقة: (البسيط)

يا أَيُّهَا الزَّاكِبُ الْمُزْجَى مَطِيَّيْنِ

سائلُ بنى أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ⁽⁵⁷⁾

ففي شاهد على مخالفة الشاعر بين البذل المذكر (الصوت)، والمبدل منه المؤنث (هذه)، وقال الفيومي شارحا هذا الشاهد: (فإنما أنت ذهبا إلى الصيحة، وكثيرا ما تفعل العرب مثل ذلك إذا ترادف المذكر والمؤنث على مسمى واحد، فتقول: أقبلت العشاء، على معنى العشيّة، وهذا العشيّة، على معنى العشاء).⁽⁵⁸⁾

الباب الثاني

العدول في العدد

نص النحاة على أهمية دور التطابق في الأفراد والتنثية والجمع وضرورة تحققه في التراكيب اللغوية، وتجلي ذلك عند حديثهم عن الضمائر وتقسيمهم لها إلى ضمائر مختصة بالمفرد وأخرى بالمتنّى وثالثة بالجمع والأمر كذلك مع الموصولات وأسماء الإشارة، هذا كله يؤيد دور التطابق عندهم، ويفهم ذلك من قواعدهم التي ساقوها أثناء حديثهم - مثلا - عن الخبر المفرد الذي هو نفس المبتدأ في المعنى، وإن كان كذلك فلا بد من تطابقه أفرادا وتنثية وجمعا⁽⁵⁹⁾، ومثل ما تقدم في الخبر يكون في النعت أيضا، فقد نص النحاة ضمنا على وجوب التطابق بين النعت ومنعوته لأن النعت تابع يكمل

3. مخالفة النعت منعوته في النوع.

عرف النعت بأنه التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو: مررت برجل كريم، ومن هذه الصفات أن يتبع منعوته في التذكير والتأنيث، وقد جاء موقف النحاة من مخالفة النعت لمنعوته في النوع على اختلاف، فيرى البصريون أن الألفاظ المنعوت بها المؤنث وهي خالية من التأنيث جاءت على تقدير: شيء أو ذات، قال سيبويه: (وذلك قولك: امرأة حائض، وهذه طامث، كما قالوا: ناقة ضامر، يوصف به المؤنث وهو مذكر فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكانهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث)⁽⁵²⁾.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الصفات المختصة بالإناث مستغنية عن التاء، نحو: "حائض" و"طامث" و"مرضع" و"مطفل" لأن مجرد لفظها مشعر بالتأنيث إشعارا لا احتمال فيه.⁽⁵³⁾

أما القياس فيوجب إلحاق التاء بالوصف المشترك بين المذكر والمؤنث إن كان المنعوت مؤنثا، قال ابن قتيبة: (وقد يأتي فاعل وصفاً للمؤنث بمعنيين فتثبت الهاء في أحدهما وتسقط من الآخر للفرق بين المذكر والمؤنث، فيقال: (امرأة طاهر) من الحيض (وامرأة طاهرة) نقية من العيوب، لأنها منفردة بالطهر من المحيض لا يشركها فيه المذكر، وهو يشركها في الطهارة من العيوب، وكذلك (امرأة حامل) من الحبل (وحاملة) على ظهرها (وامرأة قاعد) إذا قعدت عن المحيض (وقاعدة) من القعود وقالوا (والدة) للأم لأن الأب والد فرقا بينهما بالهاء)⁽⁵⁴⁾، ومن ذلك قول الأعشى:

أرى سفها بالمرء تعليق لبه

بغانية خوذ متى تدن تبعد

فقد عدل الشاعر عن المطابقة بين الصفة والموصوف، فالموصوف (غانية) جاء مؤنثا، والصفة (خوذ) جاءت مذكورة وهي من الصفات المختصة بالنساء مثل: حامل وطالق وغيرها.

4. مخالفة البذل للمبدل منه في النوع.

البذل والمبدل منه كالنعت ومنعوته، لا بد أن يتطابقا في النوع، فتقول: هذه المرأة مسرعة، وهذا الرجل مسرع، أما عن موقف النحاة من هذه المخالفة، فمنهم من رأى إجازتها حملا على المعنى، ولمحيثها في أشعار العرب ونثرهم، ومن تأويل

تعالى: {وحسن أولئك رفيقاً} (68) أي رفقاء، وقوله تعالى: {ثم نخرجكم طفلاً} (69) أي: أطفالاً، وقوله: {فإنهم عدو لي} (70) أي أعداء.

ومن أمثلة الشعر قول الشاعر : (الرجز)
لا تتكروا القتل وقد سبينا

في حلقكم عظم وقد شجينا
وقول الشاعر: (الوافر)
كلوا في بعض بطنكم تعيشوا

فإن زمانكم زمن خميص
أما المبرد (71) فذهب إلى أنها جائزة في الشعر، أما في النثر فيرى عدم إجازتها، ويذهب إلى أن الإفراد في هذه الحالات إما أن يكون مخرجها مخرج التمييز، وإما أن تكون مصدراً، والمصدر يقع للواحد والجمع كقول جرير: (البسيط)
إن العيون التي في طرفها حور
قتلنا ثم لم يحيين قتلانا
لأن الطرف مصدر.

2. مخالفة النعت منوعته في العدد.

قسم العلماء النعت على نوعين:
الأول منهما يسمونه (النعت الحقيقي): وهو التابع الذي يقوم بإتمام متبوعه بالدلالة على وصف ثابت فيه، وذلك كقولنا (جاء محمد الطويل).

أما النوع الآخر فهو (النعت السببي): وهو التابع الذي يقوم بإتمام متبوعه بوصف ثابت متعلق بالمنعوت، كقولنا: (جاء محمد الفاضل أبوه)، قال ابن يعيش: (والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحليلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عرض للذات لازم له). (72)

وقد نص النحاة على وجوب التطابق بين النعت والمنعوت في العدد، إفراداً وتنثيةً وجمعاً، إلا إن كان المنعوت اسم جنس، وهو ما يجوز فيه الجمع مراعاة لمعناه، والإفراد مراعاة للفظه، نحو قوله تعالى: {والسحاب المسخر بين السماء والأرض} (73) إذ وصف (السحاب) وهو جمع بـ (المسخر) وهو مفرد، قال أبو حيان: (ووصف السحاب هنا بالمسخر، وهو مفرد، لأنه اسم جنس ... فتارة يوصف به بما يوصف الواحدة المؤنثة، وتارة يوصف بما يوصف به الجمع، كقوله تعالى: {حَتَّى إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا نَقَالَ} (74)).

ومنه قوله تعالى: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} (75)، فقد نعت الجمع (الموازنين)، بمفرد (القسط)، وسبب ذلك لأن (القسط) مصدر، والمصدر لا يُثنى ولا يجمع، فهو مفرد على

متبوعه ببيان صفة من صفاته، ولهذا فلا بد أن يتحقق في هذا التابع نوع من التطابق بينه وبين متبوعه.

1. مخالفة الخبر للمبتدأ في العدد.

ذكرنا فيما سبق أن النحاة اشترطوا التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس والعدد، قال الرضي: (والخبر يجب مطابقتها للمبتدأ تنكيراً وتنثيةً، وإفراداً وتنثيةً وجمعاً). (60)
وقد اختلف النحاة في جواز مخالفة خبر (كلا) لها في العدد، فمذهب البصريين أن (كلا) مفردة في اللفظ، مثنى في المعنى، واحتجوا في ذلك بعدة أمور منها:
الأول: إضافتها إلى المثني، قال أبو علي: (والدليل على أن (كلا) مفردة إضافته إلى ضمير الاثنين، لأنه لو كان مثنى لفظاً ومعنى، لم تجز إضافته إلى ضمير الاثنين، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، كما لا يقال: (قام الرجلان اثناهما)، ولا (مررت بهما اثنيهما)) (61).

الثاني: إن الحرف المنقلب منها قد أبدل منه التاء، فقالوا: (كلتا)، فهذا دليل على أنه (لام)، لا حرف تنثية.

الثالث: عدم وجود اسم مفرد لها.

الرابع: عود الضمير على (كلا) مفرداً في بعض المواضع، حملاً على اللفظ، كقوله عز وجل: {كلتا الجنيتين آتت أكلها} (62)، ولم يقل: آتتا، وقول جرير: (الوافر)
كِلاَ يَوْمِي أَمَامَةَ يَوْمٍ صِدِّ

وإن لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

فقال: يوم صد، بالإفراد، ولم يثن، وقول الشاعر: (الطويل)
فكلتاها خرت وأسجد رأسها

كما سجدت نصرانة لم تحنف (63)
أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها مثنى لفظاً ومعنى، وحجتهم في ذلك النقل والقياس، أما النقل فقول الشاعر: (الرجز)
في كلت رجلها سلامي واحدة

كلتاها مقرونة بزايدة (64)

فأفرد قوله (كلت)، فدل على أن (كلتا) تنثية، قال الفراء: (وقد تفرد العرب إحدى (كلتا)، وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنيتهما) (65).

وأما القياس فانقلاب الألف إلى الباء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمَر، وذلك نحو قولك: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما. (66)

أما عن موقف النحاة من هذه المخالفة في غير (كلا)، فذهب الفراء في تفسيره إلى أنه جائز في الكلام غير مختص بالشعر (67)، وأمثلة القرآن في هذا الشأن كثيرة، منها قوله

كل حال، لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغنى عن تنبيهه وجمعه.⁽⁷⁶⁾

أو أن يكون على صيغة فعيل، فيجوز الجمع مراعاةً للمعنى، والإفراد مراعاةً للفظ، فتقول: رجال صديق، قال المرزوقي: (والصديق يوصف به المفرد والجمع).⁽⁷⁷⁾

3. مخالفة البديل المبدل منه في العدد.

البديل تابع مقصود بما نسب إلى المتنوع دونه، قال ابن يعيش: واعلم أنه قد اجتمع في البديل ما افترق في الصفة والتأكيد لأن فيه إيضاحاً للمبدل منه ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة).⁽⁷⁸⁾

وهذا ما جعلهم يرون أن المطابقة العددية أهم سمة لهذا الارتباط ولا بد من تحققها في البديل والمبدل منه، رغم أن القرآن الكريم قد أتى بتراكيب يخالف البديل فيها المبدل منه في العدد، تجلّى ذلك في مصداق قوله: {فيه آيات بينات مقام إبراهيم}⁽⁷⁹⁾ وقوله تعالى: {فضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً درجات منه}⁽⁸⁰⁾.

وإن كان النحاة قد خرجوا بعض هذه التراكيب تخريجات لغوية حتى تسلم قاعدتهم في مطابقة البديل للمبدل منه في العدد إلا أنهم قد وقفوا أمام بعض الآيات حيارى، حتى إن بعضهم قد ذكر نوعاً للبديل يسمى (بديل كل من بعض) خلافاً للجمهور حتى يمكن تخريج بعض هذه الآيات على هذا النوع من القاعدة، وقال عنه السيوطي⁽⁸¹⁾ إنه هو المختار خلافاً للجمهور لوروده في الفصح، نحو قوله تعالى: {يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن}⁽⁸²⁾، فجئات أعريت بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، كقول الشاعر:

رحم الله أعظماً دفنوها

بسجستان طلحة الطلحات⁽⁸³⁾

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه، وقد رد الدكتور طه الجندي أستاذ النحو في جامعة القاهرة على هذا الوجه رافضاً حصر التراكيب في قواعدهم فقال: (إن ما دفعهم إلى إيجاد هذا القسم ما وجدوه من خروج بعض التراكيب على قواعدهم التي ظنوها جامعة لكل التراكيب اللغوية وحصرها أنفسهم فيها، ومن ثم اضطروا إلى ذلك اضطراباً، ولو توسعوا في فهم المصطلح ما احتاجوا إليه، لأنه ليس عندنا إلا بدل كل من كل وخالف متبوعه لأنه جاء مستقلاً بالحكم دونه)⁽⁸⁴⁾.

4. عارض المطابقة في مرجع الضمير

إن الأصل يقتضي أن يعود الضمير على مرجعه في

العدد، فيعود على المفرد والمثنى والجمع بنوعيهما المذكر والمؤنث، حيث يكون الضمير موافقاً لكل منهما.

أما عن موقف النحاة من مخالفة ذلك، فلا أعلم مانعاً منع ذلك خاصة إذا كان مرجع الضمير لاثنين لا يكاد أحدهما ينفرد عن الآخر كالليدين والرجلين والعينين، قال الفراء: (تقول العرب: رأيتُ بَعَيْنِي، ورأيتُ بَعَيْنَيَّ، والدَّارُ في يَدَيَّ، وفي يَدَيَّ. وكلُّ اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد فهو على هذا المثال).⁽⁸⁵⁾

وشواهد الشعر والنثر حافلة بذلك كقول الشاعر: (الوافر) ولو رضىتُ يدايَ بها وضئتُ

لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدْرِ الْخِيَارُ⁽⁸⁶⁾

ووجه الكلام ضننا، وكقول القائل: (الرجز)

لمن زحلقه زل بها العينان تنهل

قال ابن بري: (والعرب تفعل ذلك كثيراً، تخرج من الإخبار عن اثنين، إلى الإخبار عن واحد، وذلك أن كل شيئين إذا اصطحبا، وقام كل واحد منهما مقام صاحبه، وجرى على أحدهما ما يجري على الآخر، فإنها تفرد الإخبار عنه، وهي تريدان معاً، قال الله تعالى: {فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى}⁽⁸⁷⁾.

الباب الثالث

العدول في الإعراب

1. قلب المفعول فاعلاً والعكس

لكل من الفاعل والمفعول علامته الإعرابية الخاصة به، والعرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل، ولكن قد يستدعي الموضع أن يكون المفعول في المعنى له علامة الفاعل، ويكون الفاعل في المعنى له علامة المفعول، وقد تباين موقف النحاة من قلب المفعول فاعلاً والعكس، وقد أجازوه أغلبهم، يقول ابن مالك:

ورفع مفعول به لا يلتبس

ونصب فاعل أجز ولا تقس⁽⁸⁸⁾

قال ابن الطراوة: (بل هو مقيس ومنه في القرآن الكريم: {فتلقى آدم من ربه كلمات}⁽⁸⁹⁾، فابن كثير وهو القارئ المكي من القراء السبعة ينصب آدم ويرفع كلمات⁽⁹⁰⁾.

وأورد الخليل⁽⁹¹⁾ باباً لقلب الفاعل مفعولاً والعكس، ومنه قول الله جل وعز: {قال رب أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر}⁽⁹²⁾، والحدثان للمخلوق لا للكبر، ومثله: {ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة أولي القوة}⁽⁹³⁾ معناه: لتتوء العصبة بمفاتحه لأن معنى (ناء بكذا): نَهَضَ بِهِ بِثَقْلٍ، والمفاتيح لا تنقل بالعصبة، وإنما العصبة تثقل بها، وقيل: معنى تتوء تذهب.

ومن أمثلة الشعر قول عبيد الله بن قيس الرقيات: (المديد)

قوله تعالى: {فاختلف الأحزاب من بينهم فويل للذين كفروا} (103) فعطف {فويل للذين كفروا} وهي جملة اسمية على {فاختلف} وهي فعلية بالفاء، وقال تعالى: {وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون} (104).

والثاني المنع، حكاه ابن جني، ورأى أن حكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، لأن العطف نظير التنثية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل فتعطف عليها (105)، وقال السيوطي: (وقد لهج بالمنع الرازي في تفسيره كثيراً ورد به على الحنفية القائلين بتحريم أكل متروك التسمية أخذاً من قوله تعالى: {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق} (106)، فقال هي حجة للجواز لا للتحريم وذلك أن الواو ليست عاطفة لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله: {أو فسقاً أهل لغير الله به} (107) فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غير الله، ومفهومه: فكلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله تعالى (108).

والثالث لأبي علي وأجازه في الواو فقط ونقله عنه ابن جني (109)، وبني عليه منع كون الفاء في خرجت فإذا الأسد حاضراً عاطفة، قال ابن جني: (فإن قيل: ألسنت تجيز: قام زيد وأخوك محمد، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفتا بالتركيب، فهلا أجزت أيضاً هذا في: خرجت فإذا زيد، فالجواب أنه قد يجوز مع الواو لقوتها وتصرفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بالواو لم يكن للفاء هنا مدخل لأن الثاني ليس متعلقاً بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألا تتجرد من معنى الإتيان والتعليق بالأول كما تقدم من قولنا، وهذا جواب أبي علي وهو الصواب (110).

3. قطع التابع عن المتبوع

يعرف النحاة التابع بأنه الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، والتوابع خمسة: نعت وتوكيد وعطف بيان وعطف بحرف وبدل، جاء في الأصول: (هذه توابع الأسماء في إعرابها) (111).

وقد يخالف التابع متبوعه في حركته الإعرابية، وهذا ما يعرف في العربية بظاهرة القطع، ويقصد بها مغايرة التابع متبوعه إعراباً. جاء في الكتاب: (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة، فجري على الأول،

أسلموه في دمشق كما أسلمت وحشية وهقا وقد جعل ابن هشام هذا الترخص من ملح كلامهم فقال: (من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام... كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس، مثل: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر (94)، وقال سيبويه: (وأما قوله: أدخل فوه الحجر فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أدخل فاه الحجر، كما قال: أدخلت في رأسي القلنسوة، والجيد: أدخلت في القلنسوة رأسي (95) وقال ابن السراج: (أحسن ذلك قلب الكلام إذا لم يشكل فمن ذلك قوله: (الطويل) ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه

وسأثره باد إلى الشمس أجمع فالمعنى: مدخل رأسه الظل، ولكن جعل الظل مفعولاً على السعة، وأضاف إليه، والنحويون يجيزون مثل هذا في غير ضرورة، فيقولون: يا سارق الليلة أهل الدار... (96). نستخلص مما سبق إجازة أغلب النحويين لهذا القلب في الشعر والكلام اتساعاً، إلا أن هناك فريقاً من النحويين يجيزه على التأويل، ويعدّه عدولاً عن النظام الأصلي، وخروجاً عن قواعد اللغة، فلا ينبغي أن يجري إلا في الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصح إليه، وهذا ما ذكره الزجاجي حين عد هذا القلب من ضرائر الشعر، فقال: (وقد جاء في الشعر شيء قلب فصير مفعوله فاعلاً، وفاعله مفعولاً على التأويل ضرورة... ومنه قول الشاعر: (البسيط) مثل القنّافِ هذاجون قد بلغت

تجران أو بلغت سواتهم هجر (97) فقلب الفاعل فصار مفعولاً (98).

فالمقصود الأهم من لزوم اختصاص كلّ واحد منهما بعلامة لا تكون لصاحبه هو التفرقة بينهما، وذلك لأننا لا ندرك من الفاعل ومن المفعول من قول القائل: (ضرب زيد عمراً) إلا بالالتزام إعراب مخصص لكل واحد منهما

2. عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس

من المعلوم أن عطف النسق تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحرف معلومة، والأصل في اللغة أن تعطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية، والفعلية على الفعلية، نحو: {ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم} (99) وقوله تعالى: {أهلكناها فجاءها بأسنا} (100). وجاء موقف النحاة من عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس على ثلاثة أقوال، أحدها مذهب الجمهور وهو الجواز مطلقاً إذا كان مقدراً بالفعل كقوله تعالى: {صافات ويقبضن} (101) وقوله: {إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله} (102)، قال الزركشي: (ويدل لعطف الاسمية على الفعلية

وإن شئت قطعت فابتدأته، وذلك قولك:

(الحمد لله الحميد هو) و(الحمد لله أهل الحمد)، و(الملك لله أهل الملك)، ولو ابتدأته فرفعته كان أحسن، كما قال الأخطل:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا

أَبْدَى النُّوَاجِدَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذَكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُهُ

خليفةُ الله يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ⁽¹¹²⁾

والم تأمل للتركيب القرآنية في القراءات المتعددة يجد أن قطع التابع عن متبوعه تقرب إلى حد الإطراد نظرا لكثرتها في قطع النعت عن متبوعه، والمعطوف عن المعطوف عليه، والبدل عن المبدل منه وغيرها، وحتى لا يخرج البحث عن مقصده ومبتغاه منتقلا إلى إختلاف القراءات فإنني سأكتفي بإيراد بعض الآيات القرآنية محل الاستشهاد.

فمن أمثلة القطع في النعت قوله تعالى: { قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ أَلْحَدُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ }⁽¹¹³⁾ قرأت (فاطر) بالرفع والنصب والجر⁽¹¹⁴⁾، وقوله تعالى: { وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }⁽¹¹⁵⁾ قرأت (التائبين) بالجر على الاتباع أو القطع إلى النصب⁽¹¹⁶⁾.

ومن أمثلة القطع في البدل قوله تعالى: { وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ }⁽¹¹⁷⁾ قرأ الجمهور (هاروت وماروت) بفتح التاء في كليهما على أنهما بدل من الملكين، وقرأهما الحسن الزهري بالرفع، وقوله تعالى: { يُسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ }⁽¹¹⁸⁾ قرأها الأعرج (قتال) بالرفع.

ومن أمثلة القطع في عطف النسق قوله تعالى: { وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُؤْسَاءِ وَالصَّرَاءِ وَجِبْنَ الْبُؤْسِ }⁽¹¹⁸⁾، والنقد: هم الموفون، والصابرين أي: أمدح الصابرين⁽¹¹⁹⁾.

نلاحظ مما سبق اطراد قطع التابع عن متبوعه في كثير من القراءات القرآنية مما حدا بالعلماء إلى وضع ضوابط واضحة تقن هذه القطع وتبين دواعيه بخلاف القول الفضفاض الذي يجيز هذه القطع ما دام اللبس مأمونا، فلا بد من داع استدعى هذا القطع ولا بد من غرض أجاز قطع هذا التابع عن متبوعه في المعنى وفي طرح العلامة الإعرابية، وقد تجلت هذه الأغراض في المدح والذم وغيرها كما ذكرنا، وهذا ما أوضحه الزجاج في رفع (والموفون بعهدهم) حين قال: (الأجود أن يكون مرفوعا على المدح، لأن النعت إذا طال وكثر رفع بعضه، ونصب على المدح، والمعنى: هم الموفون)⁽¹²⁰⁾.

ويذكر الفراء سبب نصب كلمة (الصابرين) في نفس الآية بقوله: (وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنسوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام)⁽¹²¹⁾، واستشهد بقول الخرنق بنت هفان:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ

سُمُّ الْعَدَاةِ وَآفَةُ الْجُرْرِ

النازلين بكلّ معتركٍ

والطيبين معاهد الأثر⁽¹²²⁾

فالنصب جاء على تقدير: أمدح النازلين أو: أعني النازلين، وهذا مانع الفراء بقوله السابق، والرفع فيهما يكون على الإتيان أي نعتا لـ(قومي)، ويشابهه قطع العطف في بيت الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام

وليث الكتبية في المزدحم

وذا الرأي حين تغم الأمور

بذات الصليل وذات اللجم

فنصب (ليث الكتبية) و(ذا الرأي) على المدح، وقول الشاعر:

ويأوي إلى نسوة عطل

وشعثا مراضيع مثل السعالى

وللعكبري كلام مشابه للآراء السابقة في التبيان موضحا أن كلمة المقيمين منصوبة على المدح⁽¹²³⁾ مما يبين لنا أن القطع جاء لأمر ضروري فرضه المعنى الطارئ على هذه التوابع فانقطعت عن التبعية معنى وإعرابا وصارت تركيبا جديدا ذا مدلول مغاير لما سبقه مؤكدة أن هذا القطع لم يكن اعتباطيا.

ويؤكد هذا القول رأي النحويين في امتناع قطع الصفة عن موصوفها إذا كان هذا الموصوف يحتاج إلى صفته ولا يتضح معناه إلا به، إذ لا قطع مع الحاجة، ويستحسن إذا كان لمدح أو غيره، ذكر ذلك ابن جني بقوله: (وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به وذلك أن إتيان إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص فإذا هو عدل به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذم)⁽¹²⁴⁾.

ولا أدعي اقتصار القطع على المدح والذم بل قد يأتي هذا القطع لدواع أخرى، أشهرها الاختلاف في توجيه المعطوف على المعطوف عليه، وشاهدها قوله تعالى: { فَاْمَسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكُفَّينِ }⁽¹²⁵⁾ فمن قرأ بالنصب عطفًا على الوجوه كانت الأرجل مغسولة، ومن قرأ بالجر عطفًا على الرؤوس كانت ممسوحة⁽¹²⁶⁾، قال ابن عباس: "المسح على الرجلين

حسب رأيي، وهذا ما وجدته من ظواهر للعدول تبين فيها أن هذا العدول جاء - كما نص عليه البلاغيون - من أنه تطرية للسامع وإيقاظ للإصغاء.

3. أجازت اللغة وقوع صيغتي (فاعول) و(فاعيل) على المذكر والمؤنث، وقد قدم النحاة تفسيرات لغوية مقبولة تتيح هذا التبادل.

4. أثبت البحث أن لدلالة السياق اللغوي، ولدلالة الموقف الملابس له، تأثيرين واضحين على العناصر النحوية، وبيان المسند فيها والمسند إليه.

5. عُدَّ قلب الفاعل مفعولا والعكس عدولا عن النظام الأصلي، وخروجاً عن قواعد اللغة، فلا ينبغي أن يجري إلا في الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصح إليه.

6. قام العنصر الدلالي للمفردات المختارة على اختيار وجه معين من أوجه العلاقة النحوية، وتجلي ذلك خاصة في قلب الفاعل مفعولا، وفي قطع التابع عن متبوعه.

7. رأى البحث أنه لا بد من غرض أجاز قطع التابع عن متبوعه في المعنى وطرح العلامة الإعرابية، كذلك أيد البحث وضع ضوابط وأغراض واضحة تقنن هذا القطع، وأشهرها المدح والذم، بخلاف القول القضايا الذي يجيز هذا القطع ما دام اللبس مأمونا.

يجزىء". "ويجوز الجر على الاتباع وهو في المعنى "الغسل" نحو "هذا جحرٌ ضبٍ خربٍ"، فأجروا خرب على ضب وهو في الحقيقة صفة للجحر، لأن الضب لا يوصف بالخراب.⁽¹²⁷⁾

الخاتمة

حاول البحث دراسة العدول عن المطابقة، وقد جاءت دراسة هذا العدول وفقا لما وجدته من شواهد تمثله من القرآن الكريم أو من شعر العرب تبين هذه الظاهرة وما لبعض النحاة في مسائله من خلافات، محاولا بسط هذه الآراء والمفاضلة بينها قدر الإمكان، وجاءت بعض نتائجه كالتالي:

1. نبهت على جانب مهم من جوانب العدول وهو تأنيث المذكر وتذكير المؤنث، ووضع الجمع موضع الواحد، والعكس دون الاحساس باضطراب في النظم أو خلل في المعنى، مؤكدا على موافقة هذا العدول لقواعد اللغة وآراء علمائها.

2. يمكن القول إن ما توصل إليه هذا البحث يرد كثيرا من أنواع الترخيص إلى ضوابط نحوية جاءت في معظمها سماعية، وأن ما بدا في ظاهره مفتقدا للمطابقة يمكن رده إليها بالقياس على نظائره المطردة في اللغة والقواعد النحوية التي توصل إليه النحاة متوصلا في بعض الأحيان إلى مدلولات تقع خارج التركيب النحوي، وهنا تبدأ البلاغة وينتهي البحث النحوي

الهوامش

- (15) الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، 1/244.
- (16) سيبويه، الكتاب، 3/647.
- (17) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1/76.
- (18) الأعراف، 56.
- (19) الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، ط1، 9/160.
- (20) المصدر نفسه 9/160.
- (21) الفراء، معاني القرآن، ط3، 3/126.
- (22) الكتاب 3/647.
- (23) هود 83/.
- (24) الإسراء 8/.
- (25) يس 78/.
- (26) لسان العرب/ بعد.
- (27) الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 3/57.
- (28) الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2/47.
- (29) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ط1، 1/129.
- (30) شرح المفصل 5/93.
- (31) الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2/681.
- (32) شرح الرضي 1/185.

- (1) ابن منظور، لسان العرب، ط1، مادة/ طبق.
- (2) نور، العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، ص 12.
- (3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.
- (4) الجندي، ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، المقدمة.
- (5) المصدر نفسه 15.
- (6) حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص435.
- (7) أنيس، من أسرار اللغة، ط6، ص185.
- (8) اللغة العربية معناها ومبناها ص233.
- (9) حسان، البيان في روائع القرآن، ط1، 1/257.
- (10) اللغة العربية معناها ومبناها 233.
- (11) حماسة، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، ص 9.
- (12) المصدر نفسه ص 125.
- (13) المصري، شرح المفصل، ط1، 5/88.
- (14) الأتباري، المذكر والمؤنث، 1/51.

- (33) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 595/2.
- (34) شرح المفصل 91-92.
- (35) آل عمران /36.
- (36) البقرة /261.
- (37) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ط2، 476/1.
- (38) القصص/9.
- (39) النمل /18.
- (40) المبرد، المقتضب، 146/2.
- (41) شرح المفصل 94/2.
- (42) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ط3، مادة/ قرب. وينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 64/1.
- (43) الكتاب 38/2.
- (44) المقتضب 349/3.
- (45) الأخفش، معاني القرآن، ط1، 161/1.
- (46) ينظر: ابن جني، الخصائص، 414/2.
- (47) البقرة /275.
- (48) آل عمران /105. وينظر: الكتاب 39/2.
- (49) البقرة/275. وينظر: المقتضب 146/2.
- (50) شرح المفصل 93/5.
- (51) الأنعام/78.
- (52) الكتاب 383/3.
- (53) شرح الكافية الشافية 266/2.
- (54) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط2، ص230.
- (55) معاني القرآن للفراء 126/1.
- (56) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ط1، 12/1.
- (57) المرزوقي، ديوان الحماسة، 127/1.
- (58) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 350/1.
- (59) ينظر: شرح المفصل 87/1.
- (60) شرح الكافية 56/4.
- (61) الفارسي، المسائل الشيرازيات، 442/2.
- (62) الكهف /33.
- (63) المسائل الشيرازيات 417/2.
- (64) الإنصاف 439/2.
- (65) معاني القرآن للفراء 142/2.
- (66) الإنصاف 493/2.
- (67) معاني القرآن للفراء 143/2.
- (68) النساء/69.
- (69) الحج/5.
- (70) الشعراء/77.
- (71) المقتضب 172/2.
- (72) شرح المفصل 47/3.
- (73) البقرة/164.
- (74) الأعراف/57. وينظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط،
- ط1، 82/2.
- (75) الأنبياء/47.
- (76) شرح المفصل 50/3.
- (77) الحماسة بشرح المرزوقي 513/2.
- (78) شرح المفصل 66/3.
- (79) آل عمران/97.
- (80) النساء/95.
- (81) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 127/2.
- (82) مريم/60.
- (83) الإنصاف 41/1.
- (84) ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، ص 135.
- (85) الثعالبي، فقه اللغة، ص 274.
- (86) الخزانة 522/7.
- (87) طه /117. وينظر: ابن بري، شرح شواهد الإيضاح، 49/1.
- (88) شرح الكافية الشافية 612/2.
- (89) البقرة /36.
- (90) معاني القرآن للفراء 28 /1.
- (91) الفراهيدي، الجمل في النحو، الطبعة الخامسة، ص79.
- (92) آل عمران /40.
- (93) القصص/76.
- (94) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، ص917.
- (95) الكتاب 181/1.
- (96) ابن السراج، الأصول في النحو، ط3، 464/3.
- (97) الخزانة 273/9.
- (98) الزجاجي، الجمل، ص203.
- (99) الحديد/26.
- (100) الأعراف/4.
- (101) الملك/19.
- (102) الحديد /18.
- (103) مريم/37.
- (104) التوبة /87. وينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ط1، 110/4.
- (105) سر صناعة الإعراب 263/1.
- (106) الأنعام/121.
- (107) الأنعام/145.
- (108) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، 583/1.
- (109) سر صناعة الإعراب 263/1.
- (110) المصدر نفسه 263/1.
- (111) الأصول في النحو 17/2.
- (112) الكتاب 62/2.
- (113) الأنعام/14.
- (114) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 320/14.

- (115) النوية/ 112.
 (116) معاني القرآن للفراء 199/1.
 (117) البقرة/ 102.
 (118) البقرة/ 177.
 (119) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ط2، 669/1.
 (120) الزجاج، معاني القرآن، ط1، 232/1.
 (121) معاني القرآن للفراء 106/1.
 (122) المصدر نفسه 106/1.
 (123) التبيان في إعراب القرآن 202/1.
 (124) الخصائص 399/1.
 (125) المائدة/ 6.
 (126) البرهان في علوم القرآن 102/4.
 (127) معاني القرآن للأخفش 465/2.

المصادر والمراجع

النحوي (الدالي)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
 حماسة، محمد، 1429 هـ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة البخاري، القاهرة.
 الدماميني، محمد بن أبي بكر، المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق: عبد الهادي الحاج عبد الله، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية.
 الدمشقي، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، 1998م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
 الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، 1975 م، جامعة قار يونس، ليبيا.
 الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن، تحقيق: عبد الجليل شلبي، 1988م، ط1، عالم الكتب، مصر.
 الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل، تحقيق: محمد بن أبي شنب، 1926م، مطبعة جول كربونل، الجزائر.
 الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1957م، ط1، دار المعرفة، بيروت.
 ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، 1988م، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، 1991م، دار الجيل، بيروت.
 السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد الريح هاشم، 1996م، ط1، دار الجيل، بيروت.
 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، 1973م، المكتبة الثقافية، بيروت.
 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية.
 ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1985م، ط2، دار الفكر، دمشق.
 العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، مصر.
 الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن هنداي، كنوز أشبيليا، الرياض.
 الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، 1983م، ط3، عالم الكتب، بيروت.

الأخفش، أبو حسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمد قراعة، 1990م، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
 الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق.
 الأنباري، أبو بكر بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، 1981، القاهرة.
 الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، تحقيق: مصطفى أحمد، 1986م، مطبعة النشر الذهبي، القاهرة.
 الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، 2001م، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
 أنيس، إبراهيم، 1978م، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
 ابن بري، عبد الله بن بري، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: عبيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
 البغدادى، عبد القادر بن عمر، خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
 الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.
 الجندي، طه، ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
 ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
 ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداي، 1985م، ط1، دار القلم، دمشق.
 الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، 1404هـ، ط3، دار الملايين، بيروت.
 حسان، تمام، 1993م، البيان في روائع القرآن، ط1، عالم الكتب.
 حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر.
 حماسة، محمد، 2006م، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى

- الفراهمي، خليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1995.
- الفيومي، أحمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، 1985م، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن تحقيق: هشام سمير البخاري، 2003، دار عالم الكتب، الرياض.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، بيروت.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، 1400هـ، ط2، دار المعارف، القاهرة.
- المرزوقي، أحمد بن محمد، ديوان الحماسة، شرح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المصري، ابن يعيش، 1988م، شرح المفصل، ط1، عالم الكتب.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.
- نور، نجلاء محمد، العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، 1985م، ط6، دار الفكر، بيروت.

Turning Aside from Conformity in Arabic Sentence Analyzed Grammatical Study

*Yousuf Al-Anzi, Raed Al-Shalahi **

ABSTRACT

This study addresses conformity indicting its definition, importance and places since it is a means to avoid confusion of grammar. If conformity was left, we call this negligence. This research was divided into three parts which are negligence in type, negligence in number and negligence in syntax. The study of this regard was conducted according to the evidences found in the holy Qura'n, Arab poetry and the controversial matters of syntax scholars and I tried to simplify these matters and make a comparison among them.

Keywords: Conformity, Negligence, Grammatical Study.

• Faculty of Arts, University of Kuwait. Received on 28/8/2013 and Accepted for Publication on 13/12/2013.